

السادة / البورصة المصرية

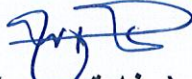
إدارة الإفصاح

تحية طيبة وبعد ،،،

مرفق لسيادتكم طيه الجمعية العامة العادية للشركة والسابق إنعقادها بتاريخ
٢٠٢٦/٠٦/١٤ وذلك بعد إعتماها من الهيئة العامة للرقابة المالية .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

مدير عام الإستثمار
ومدير علاقات المستثمرين


(عادة ربيع)

تحريراً في ٢٠٢٦/٠٨/٢٠



" بسم الله الرحمن الرحيم "

محضر اجتماع

الجمعية العامة العادية لشركة المهندسين للتأمين

المنعقدة يوم الاحد الموافق ٢٠٢٦/٦/١٤

بناءا على الدعوة التي نشرت بجريدة العالم اليوم بعددها الصادر صباح الاثنين الموافق ٢٠٢٦/٥/٢٥ وجريدة المال بعددها الصادر صباح يوم الاثنين الموافق ٢٠٢٦/٥/٢٥ (اخطار اول) وجريدة العالم اليوم بعددها الصادر صباح الاثنين الموافق ٢٠٢٦/٦/١ وجريدة المال بعددها الصادر صباح يوم الاثنين الموافق ٢٠٢٦/٦/١ (اخطار ثاني) .
اجتمعت الجمعية العامة العادية للشركة في تمام الساعة الثالثة عصرا يوم الاحد الموافق ٢٠٢٦/٦/١٤ بقاعة المؤتمرات بمبنى الشركة الرئيسي الكائن ٣ ميدان المساحة - قسم الدقي .

وذلك للنظر في جدول الأعمال التالي :-

- ١- المصادقة على تقرير مجلس الإدارة وتقرير الحوكمة وتقرير الاستدامة عن نشاط الشركة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٥/١٢/٣١ .
- ٢- عرض تقرير مراقب الجهاز المركزي للمحاسبات على ميزانية الشركة المستقلة والمجمعة وقوائمها الختامية عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٥/١٢/٣١ .
- ٣- عرض تقرير المراقب الخارجي على ميزانية الشركة المستقلة والمجمعة وقوائمها الختامية عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٥/١٢/٣١ .
- ٤- عرض تقرير الهيئة العامة للرقابة المالية عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٥/١٢/٣١ .
- ٥- المصادقة على الميزانية وقائمة الدخل المستقلة والمجمعة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٥/١٢/٣١ .
- ٦- الموافقة على مشروع توزيع الأرباح طبقا لاقتراح مجلس الإدارة .
- ٧- إقرار التعديلات التي طرأت على مجلس الإدارة .
- ٨- إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن أعمال الشركة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٥/١٢/٣١ .
- ٩- تحديد مكافأة و بدلات حضور الجلسات التي يتقاضاها أعضاء مجلس الإدارة خلال السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٦/١٢/٣١ .
- ١٠- اعتماد صرف كامل البدلات للسادة الاعضاء عن طريق الحضور فيديو كونفرنس .
- ١١- اعتماد تعيين مراقب الحسابات عن الفترة من ٢٠٢٥/١١/٣٠ حتى ٢٠٢٥/١٢/٣١ .
- ١٢- تعيين مراقب حسابات الشركة للسنة المالية وتحديد إتعابه .
- ١٣- الترخيص لمجلس الإدارة بالتبرع وحدوده خلال السنة المالية حتى ٢٠٢٦/١٢/٣١ .
- ١٤- اعتماد كافة عقود المعاوضة والعقود والمعاملات مع الاطراف ذات العلاقة خلال الفترة من ٢٠٢٥/١/١ حتى ٢٠٢٥/١٢/٣١ والترخيص لمجلس الادارة بإبرام كافة عقود المعاوضة والعقود والمعاملات مع الاطراف ذات العلاقة خلال العام ٢٠٢٦/١/١ حتى ٢٠٢٦/١٢/٣١ .

وقد رأس الاجتماع السيد الأستاذ / عبد الله خالد عبد الله رئيس مجلس الادارة وحضر السادة أعضاء مجلس الإدارة الآتية أسماؤهم بعد :-

- ١- أ / عبد الله خالد عبد الله رئيس مجلس الادارة عن شركة بيت الخبرة للتأجير التمويلي (تكنوليس)
 - ٢- أ / محمد خالد عبد الله عضو مجلس الادارة عن شركة بيت الخبرة للتأجير التمويلي (تكنوليس)
 - ٣- أ / خالد محمد محمود عبد الصادق نائب رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب
 - ٤- أ / حنان فوزى عبد الفتاح سالم عضو مجلس الادارة عن الصندوق الخاص بالعاملين بهيئة قناة السويس
 - ٥- م / غادة مصطفى لبيب عضو مجلس الادارة عن صندوق اعانات ومعاشات نقابة المهندسين.
 - ٦- م / كريم عبد الحميد الكسار عضو مجلس الادارة عن صندوق اعانات ومعاشات نقابة المهندسين.
 - ٧- م / هشام محمد امين عضو مجلس الادارة عن صندوق اعانات ومعاشات نقابة المهندسين.
 - ٨- م / معتز محمود طلبه عضو مجلس الادارة عن صندوق اعانات ومعاشات نقابة المهندسين.
 - ٩- د / نهال سامى محمد عفيفى عضو مجلس الادارة عن شركة فالمور القابضة للاستثمار .
 - ١٠- أ / نزهى غليوم عبد المسيح عضو مجلس الادارة عن شركة فالمور القابضة للاستثمار .
 - ١١- د / منى مكرم عبيد
- وقد حضر الاجتماع كل من السادة :-

- أولاً : عن الهيئة العامة للرقابة المالية :-

- السيد الأستاذ / عبد العزيز مناع مدير عام الادارة العامة لفحص شركات التأمين (٣) .

- ثانياً : السيد الأستاذ / مراقب حسابات الشركة :

- الأستاذ الدكتور المحاسب / محمود الجراحى

ثالثاً : الجهاز المركزى للمحاسبات :-

الأستاذة الدكتورة المحاسبة / امل ابو هاشم الحلبي وكيل الوزارة / نائب الاول مدير الإدارة
الأستاذ المحاسب / احمد رضا المصيلحي رئيس مجموعة مراجعة
الأستاذة المحاسبة / ياسمين اسماعيل سالم مراجع اول

مراقب حسابات الشركة



كما حضر السادة الاتى اسمائهم :-

- ١- السيد الاستاذ / حمدي عبد الكريم عن شركة فالمور القابضة للاستثمار .
- ٢- السيد الاستاذ / عمرو عبد الرحمن الطحاوى عن الصندوق الخاص بالعاملين بهيئة قناة السويس.
- ٣- الاستاذ م. / المعتر بالله محمد السيد بركات عن صندوق اعانات ومعاشات نقابة المهندسين .
- ٤- الاستاذ / صلاح الدين حيدر عن شركة بيت الخبرة للتأجير التمويلي - تكتوليس .

ثم اقترح سيادته تعيين السيدة الاستاذة / غادة حسام ربيع مدير عام الاستثمار وعلاقات المستثمرين والسيدة / ولاء محسن على نائب مدير عام الحسابات جامعى أصوات والسيد / محمد ربيع السعداوى امين سر الجمعية وقد وافقت الجمعية على هذا التعيين بالإجماع .

وقد أفتتح السيد الاستاذ رئيس الجمعية الاجتماع " بسم الله الرحمن الرحيم ثم رحب سيادته بالسادة المساهمين الحضور .

وبعد ذلك قام السيدان جامعا الاصوات بحصر عدد الاسهم الحاضرة للاجتماع وفقا لما ورد بسجل حضور المساهمين للجمعية العامة وأعلن بعد العرض على السادة مراقبى الحسابات وكانت نسبة الحضور كالتالى :-



اجمالى الاسهم ٧٦٠٨٢
عدد الأسهم بالأصالة ٧٦٠٨٢
عدد الأسهم بالانابه ٠
اجمالى الاسهم الحاضرة اون لاين ٦٩٠٨٢
اجمالى عدد الاسهم ٦٩٠٨٢
سهم بنسبة ٩١,٦٠ %

وعلى ذلك أعلن مراقبى الحسابات والسيد رئيس الجمعية توافر النصاب القانونى لصحة الانعقاد واستيفاء إجراءات الدعوة للاجتماع .

وقد أفتتح السيد الاستاذ رئيس الجمعية الاجتماع " بسم الله الرحمن الرحيم ثم رحب ولا سيما الهيئة العامة للرقابة المالية لما تتلقاه الشركة من توجيهات بناءة ومعاونة صادقة لها أثرها الإيجابى على الشركة ، والجهاز المركزى للمحاسبات لجهوده وتعاونيه وملاحظاته البناءة والمثمرة وكذا اشاد سيادته بجهود السادة مراقبى الحسابات على مدى السنة المالية بأكملها الامر الذى كانت له أثاره الإيجابية على سير العمل وأشاد سيادته بروح التعاون الصادق بين الشركة والسادة مراقبى الحسابات كما تقدم سيادته بخالص الشكر والتقدير لبورصة الاوراق المالية على تعاونهم المثمر والبناء خلال العام المالى الحالى .

Handwritten signatures and stamps, including a circular stamp with 'PKF' and another with 'MIC'.

وعقب ذلك بدأت الجمعية العامة العادية نظر الموضوعات الواردة بجدول الأعمال على النحو التالي:

أولاً : المصادقة على تقرير مجلس الإدارة وتقرير الحوكمة وتقرير الاستدامة عن نشاط الشركة عن السنة اشهر المالية المنتهية في ٢٠٢٥/١٢/٣١ .
استعرض السيد الاستاذ رئيس الجمعية بإيجاز تقرير مجلس الإدارة وتقرير الحوكمة وكذا تقرير الاستدامة عن نشاط الشركة عن السنة اشهر المالية المنتهية في ٢٠٢٥/١٢/٣١ موضحاً كافة الأرقام التي حققتها الشركة في كافة فروع التأمين التي تباشرها الشركة .
(القرار)

المصادقة على تقرير مجلس الإدارة وتقرير الحوكمة وتقرير الاستدامة عن نشاط الشركة ونتائج أعمالها عن السنة اشهر المالية المنتهية في ٢٠٢٥/١٢/٣١ وتوجيه الشكر للسيد الاستاذ العضو المنتدب والسادة أعضاء المجلس ولجميع العاملين على جهودهم الصادقة والبناءة .

ثانياً : عرض تقرير مراقبي الجهاز المركزي للمحاسبات على ميزانية الشركة المستقلة والمجمعة وقوائمها الختامية عن السنة اشهر المالية المنتهية في ٢٠٢٤/١٢/٣١ .

استعرض السيد الاستاذ رئيس الجمعية تقرير مراقبي الجهاز المركزي للمحاسبات على ميزانية الشركة المستقلة والمجمعة وقوائمها الختامية عن السنة اشهر المالية المنتهية في ٢٠٢٥/١٢/٣١ وقد اعطى الكلمة الاستاذة الدكتورة المحاسبة / أمل أبو هاشم وكيل الوزارة حيث بدأت كلمتها السادة رئيس الجمعية ونائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب وأعضاء الجمعية والسادة الحضور كل عام وسيادتكم بخير بمناسبة انعقاد الجمعية العامة العادية للتصديق على القوائم المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٥/١٢/٣١ وتقرير مراقبي الحسابات معروض ومقرؤء بالكامل امام سيادتكم حيث قامت بالقاء التقرير السنوى على القوائم المالية المستقلة والمجمعة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٥/١٢/٣١ .

إلى السادة مساهمي الشركة :-

راجعنا القوائم المالية المستقلة لشركة المهندسين للتأمين (شركة مساهمة مصرية) والخاضعة لأحكام قانون شركات المساهمة رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١ وتعديلاته ولائحته التنفيذية وقانون التأمين الموحد رقم (١٥٥) لسنة ٢٠٢٤ والمتمثلة في قائمة المركز المالي في ٢٠٢٥/١٢/٣١ والبالغ مجموع أصولها نحو ٢,٥٠١ مليار جنيهاً ، وقائمة الدخل عن الفترة من ٢٠٢٥/١/١ حتى ٢٠٢٥/١٢/٣١ بصافي ربح قدره ١٣٦,٥٠٣ مليون جنيهاً وكذلك قوائم الدخل الشامل والتدفقات النقدية والتغير في حقوق المساهمين والإيرادات والمصروفات لجميع فروع تأمينات الممتلكات والمسئوليات عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى .

٤

Handwritten signatures and stamps are present, including a circular stamp for PKF and a circular stamp for MIC (Mohandes Insurance Co.).

مسئولية الادارة عن القوائم المالية: -

هذه القوائم مسئولية ادارة الشركة فالإدارة مسئولة عن اعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وكذا دليل تطبيق معايير المحاسبة المصرية على قطاع التأمين الصادر بقرار الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٧٠) لسنة ٢٠١٦ بتاريخ ٢٠١٦/٦/٢١ وفي ضوء القوانين السارية ، وتتضمن مسئولية الادارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة باعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أي تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملزمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملزمة للظروف .

مسئولية مراقب الحسابات: -

تتضمن مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها، وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة المصنفة على تلك مناسب بأن القوائم المالية خالية من أي أخطاء هامة ومؤثرة ، وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم المهني للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام الشركة باعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية في الشركة وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة إدارة الشركة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية . وأننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية.



[Handwritten signature]

[Handwritten signature]

[Handwritten signature]

[Handwritten signature]



الملاحظات

ستقوم الشركة بدراسة ما جاء بالملاحظة مع
الخبير الاكتواري للشركة .

١- تبين وجود اختلاف في إجمالي
الالتزامات عن عقود التأمين (المال الواجب
وجوده) حيث بلغت القيمة بنموذج (٨/٩)
المعتمد من الخبير الاكتواري نحو ١,٨٩٨
مليار جنيه بينما القيمة الصحيحة وفقاً للقوائم
المالية نحو ١,٩٩٩ مليار جنيه بفرق بنحو
١٠١ مليون جنيه ويرجع هذا الفارق إلى
نقص في تقدير التزامات التغطية التأمينية
المتبقية بنحو ٨٣ مليون جنيه ونقص في
التزامات المطالبات المتكبدة بنحو ١٨ مليون
جنيه مما أدى إلى تحول الموقف المالي من
فائض ظاهر بالنموذج قدره ٥,٠٧٥ مليون
جنيه إلى عجز فعلي في المال الواجب وجوده
بلغت قيمته ٩٥,٧٦٢ مليون جنيه.
يتعين تصويب قيم الالتزامات المالية مع
الرقابية لتتوافق مع القوائم المالية مع
سرعة استكمال العجز المشار إليه وذلك
وفقاً لأحكام المادة رقم (١٧٥) من قانون
التأمين الموحد رقم (١٥٥) لسنة ٢٠٢٤.



٢- تضمن رصيد الالتزامات مقابل
المطالبات المتكبدة (المباشر وعقود إعادة
التأمين) في ٢٠٢٥/١٢/٣١ نحو ٢٤٧,٥٨٤
مليون جنيه (نصيب الشركة في مخصص
التعويضات تحت التسوية) وقد تم تقديره
بمعرفة الخبير الاكتواري للشركة وفي ضوء
تقريره والذي ورد فيه أن المخصصات الفنية
المقدرة بواسطته كافية لمقابلة التزامات
الشركة تجاه حملة الوثائق بفروع التأمين
المختلفة وذلك في حدود مصداقية البيانات
المقدمة من الشركة

Handwritten signatures and stamps



Handwritten signatures

تقوم إدارة الشركة بالمتابعة المستمرة
للدعاوي القضائية لاتخاذ الاجراءات اللازمة
حالة صدور الحكم النهائي

إدارة الشركة بالمتابعة
المستمرة لهذا الحادث حيث تم تدعيم
المختصين بكامل قيمة الحكم في المركز
المالي المنتهي في مارس ٢٠٢٦

وبالمراجعة تبين الآتى: -

ان مخصص التعويضات تحت التسوية
المكون للحادث رقم ٢٠١٩/١٥ حريق باسم /
حسام محمد فؤاد (حسام بك) بمبلغ ١٢٠
مليون جنيهه في ٢٠٢٥/٦/٣٠ للوثيقة رقم
٥٠٠٣٠٨ خ ص / ٤ بمبلغ تأمين
نحو ٣٦٨ مليون جنيهه منه نحو ٢٤٦,٣
مليون جنيهه لصالح عدد (٧) بنوك مختلفة
والباقي لصالح المؤمن له وقد تبين لنا وجود
نزاع بين الشركة والعميل مرفوع بشأنه عدة
دعاوي قضائية لم يتم البت فيها بشكل نهائي
حتى تاريخه.

ان مخصص التعويضات تحت التسوية
المكون لحادث الحريق رقم ٢٠٢٣/٤٧ نحو
١٠٠ مليون جنيه في ٢٠٢٥/١٢/٣١

وقد تبين ما يلي :-

لجأ العميل شاكياً إلى الهيئة العامة للرقابة المالية وتم عقد اجتماع للجنة فض المنازعات في ٢٠٢٣/٩/٢١.

اخضرت شركة المهندس للتأمين العميل في
٢٠٢٣/١١/١٢ بأن الحادث خارج نطاق
التغطية التأمينية.

قام العميل بإعلان الشركة بجلسة تحضيرية
في الدعوي رقم ٢٦٤ لسنة ٢٠١٧ ق بتاريخ
٢٢/١١/٢٠٢٣ مطالباً بسداد التعويض.

صدر حكم بجلسة ٢٠٢٤/٢/٢٦ بعدم الاختصاص والإحالة إلى محكمة الجيزة الابتدائية وتم قيدها برقم ٢٠٨ لسنة ٢٠٢٤ و بجلسة ٢٠٢٤/١٢/٢٤ صدر حكم من

محكمة الجيزة الابتدائية اول درجة بالزام
شركة المهندس للتأمين بسداد إجمالي مبلغ
٦٠٩,٨٤٣ مليون جنيه وقد قامت الشركة
بالاستئناف رقم ٢٦٦١ لسنة ١٤٢ ق

س. ع. وكان محدد لنظرها جلسة
٢٧/١٠/٢٠٢٥ وتم تأجيلها لجلسة
٢٨/١٢/٢٠٢٥ للاطلاع والمستندات
والاعلان.

صدر حكم بجلسة ٢٠٢٢/٢/٢٦ م برفض الاستئناف وتأييد الحكم السابق.

تم الطعن بالنقض على الحكم المذكور برقم ٨٢٦٤ لسنة ٩٦ ق متضمناً شقاً مستعجل بوقف التنفيذ ولم يحدد جلسة حتى تاريخ نهاية الفحص.

علماً بأن الشركة قامت بالإفصاح بالإيضاحات المتممة في ٢٠٢٥/١٢/٣١ بأن احتفاظ الشركة بمبلغ ١٠ مليون جنيه فقط لمقابلة التعويض وفقاً لاتفاقيات إعادة التأمين المبرمة مع معيدي التأمين الخارجيين. خاطبت الشركة معيدي التأمين بما ورد من حكم لصالح العميل لسرعة سداد المبالغ السابق الإشارة إليها حال خسارة الطعن المرفوع من الشركة.

يتعين متابعة الدعاوى القانونية للحادث رقم ٢٠١٩/١٥ واتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ الحكم المشار إليه للحدوث في ٢٠٢٣/٤٧.



نود توضيح أن الشركة أبقّت على رصيد الاحتياطي من قبيل الحيلة والحذر لضمان ملاءة المركز المالي وعدم التعرض لتقلبات ناتجة عن حادثة تطبيق المعيار (٥٠) ونظراً لكون الاحتياطي جزءاً من حقوق الملكية ولا يتم التصرف فيه إلا بموافقة الهيئة فإن الشركة تلتزم بتحديث هذه التقديرات وإجراء التسويات اللازمة في الفترات المالية القادمة بما يضمن

مطابقة الإيضاحات للقوائم المالية والالتزام بالمتطلبات الرقابية

٤٦٠٨٢

٣- تبين عدم التزام الشركة بتحديث تقدير احتياطي فروق تقدير المخصصات الفنية في ٢٠٢٥/١٢/٣١ حيث اكتفت الشركة بالرصيد المحتسب في العام السابق والبالغ ١٠٠,٨٥٠ مليون جنيه (موزعاً بين نحو ٧٨,١٥٩ مليون جنيه كاحتياطي و نحو ٢٢,٦٩١ مليون جنيه كالتزامات ضريبية مؤجلة) وذلك بالمخالفة لمتطلبات الملحق (هـ) من معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) وكذا المادة الخامسة من قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٤) لسنة ٢٠٢٥ والتي تفرض على الشركات ضرورة تحديث تقدير هذا الاحتياطي بشكل دوري في الفترات المالية اللاحقة وإثبات أي زيادة ناتجة عن تقدير المخصصات الفنية وفقاً لمتطلبات الهيئة (المعيار ٣٧) مقارنة بالتقدير المحتسب وفقاً للمعيار (٥٠) وبمراجعة الأرصدة الفعلية في ٢٠٢٥/١٢/٣١ تبين أن القيمة المستحقة للاحتياطي تبلغ ٦٥,٠٤٥ مليون جنيه فقط



تمثل الفارق بين إجمالي المخصصات الفنية بالصافي وفقاً للهيئة بنحو ٧٧٧,٧٢٥ مليون جنيه ومثيلتها وفقاً للمعيار ٥٠ بمبلغ ٧١٢,٦٨٠ مليون جنيه) مما كشف عن وجود زيادة بنحو ٣٥,٨٠٥ مليون جنيه أدت إلى تضخيم بند الاحتياطيات وعدم دقة رصيد الالتزامات الضريبية المؤجلة المرتبط بها. يتعين إجراء التسويات اللازمة لرد الزيادة في احتياطي فروق التقدير تطبيقاً للمعيار والقرار المشار إليهما ومراعاة الأثر على الحسابات ذات الصلة.

نود الإفادة بأن الاحتساب السابق تم وفق نموذج الهيئة المعتمد من الخبير الاكتواري الذي تقرر الشركة بالقيمة الصحيحة للوعاء أن القيمة الصحيحة الواجب الاعتماد بها في حيز ١,٩٦٧ مليون جنيه في حين أن القيمة المحاسبية البالغة ١,٠٠١ مليون جنيه مما أحدث خللاً في الأرصدة المحاسبية اللازمة لتعديل رصيد كافة المعالجات المحاسبية اللاحقة وهو ما يوجب تعديل الرصيد المخصص البالغ ١٠١,٥٨٧ مليون جنيه ويعد ذلك مخالفة لأحكام المادة الرابعة (فقرة ٢) من قرار مجلس إدارة الهيئة العلمية للرقابة المالية رقم ٤ لسنة ٢٠٢٥ والتي تقضي باحتساب المخصص كنسبة من إيرادات التأمين (بعد خصم عمليات إعادة التأمين) تعادل الفرق بين معدلات الخسائر التقديرية والفعالية المحققة وبما لا يتجاوز ٥٠٪ من نتائج تأمين الفرع. يتعين إعادة احتساب مخصص التقلبات العكسية بناءً على القيمة الصحيحة للإيرادات المشار إليها مع إجراء كافة التسويات المحاسبية اللازمة لتعديل رصيد المخصص بما يتفق مع أحكام القرار التنظيمي المذكور.

٤- تبين عدم صحة وعاء إيرادات التأمين المستخدم في تكوين مخصص التقلبات العكسية في ٢٠٢٥/١٢/٣١ حيث اعتمدت الشركة مبلغ ٧٤١,٩٦٧ مليون جنيه في حين أن القيمة الصحيحة الواجب الاعتماد بها في حيز ١,٩٦٧ مليون جنيه مما أحدث خللاً في الأرصدة المحاسبية اللازمة لتعديل رصيد كافة المعالجات المحاسبية اللاحقة وهو ما يوجب تعديل الرصيد المخصص البالغ ١٠١,٥٨٧ مليون جنيه ويعد ذلك مخالفة لأحكام المادة الرابعة (فقرة ٢) من قرار مجلس إدارة الهيئة العلمية للرقابة المالية رقم ٤ لسنة ٢٠٢٥ والتي تقضي باحتساب المخصص كنسبة من إيرادات التأمين (بعد خصم عمليات إعادة التأمين) تعادل الفرق بين معدلات الخسائر التقديرية والفعالية المحققة وبما لا يتجاوز ٥٠٪ من نتائج تأمين الفرع. يتعين إعادة احتساب مخصص التقلبات العكسية بناءً على القيمة الصحيحة للإيرادات المشار إليها مع إجراء كافة التسويات المحاسبية اللازمة لتعديل رصيد المخصص بما يتفق مع أحكام القرار التنظيمي المذكور.

٩

جاري دراسة الأمر وإعادة التوبيخ لإدراج
المخصص ضمن مصروفات عقود إعادة
التأمين المحتفظ بها التزاماً بالمعيار رقم (٥٠)
و ضماناً لدقة العرض العادل للفائض الفني.

٥- تلاحظ إدراج مخصص خسائر
الانتماء المتوقعة لمعدي التأمين لعام ٢٠٢٥
البالغ ١٨,٨١٢ مليون جنيه ضمن
المصروفات التشغيلية الأخرى بالمخالفة
لمتطلبات الفقرة رقم (٦٣) من معيار
المحاسبة المصري رقم (٥٠) التي تقضي
بضرورة تضمين أثر مخاطر عدم أداء معيد
التأمين ضمن تقديرات التدفقات النقدية لعقود
إعادة التأمين وقد ترتب على هذا التوبيخ
تضخيم فائض الاكتتاب ليظهر بنحو
٣٣,١٤٨ مليون جنيه في حين أن الالتزام
بصحيح المعيار يهبط بالفائض الفني
٥٦,٧% ليصل إلى ١٤,٣٣٦ مليون جنيه
فقط.



٤٦٠

بتعين إعادة توبيخ المخصص المذكور
ليكون ضمن مصروفات عقود إعادة التأمين
المحتفظ بها وذلك لضمان العرض العادل
للنتائج الفنية وعدم فصل مخاطر الانتماء
عن العمليات المرتبطة بها التزاماً بالمعيار
المحاسبي السابق الإشارة إليه



١٠



٦- بلغت المصروفات غير الموزعة بقائمة الدخل نحو ١٦١,٢٣٤ مليون جنيه في ٢٠٢٥/١٢/٣١ وقد تضمنت تلك المصروفات نحو ٩٩,٢٦٨ مليون جنيه تكاليف عمومية وإدارية وعمولات وتكاليف إنتاج ترتبط مباشرة بفروع تأمينات الممتلكات والمسئوليات ويعد تبويبها كمصروفات غير موزعة مخالفة للمعيار المحاسبي المصري رقم (٥٠) "عقود التأمين" (ملحق ب، فقرة ب ٦٥ - بندل) التي توجب تحميل عقود التأمين بكافة التكاليف التي تخدم النشاط ضمن "تدفقات الوفاء بالعقود" وقد أدى هذا التبويب إلى إظهار فائض النشاط التأميني بنحو ٨٨,٢١٠ مليون جنيه وهو رقم متضخم يفوق حقيقته التشغيلية نتيجة عدم تحميله بتلك التكاليف.

جاري دراسة إعادة تبويب المبلغ المذكور ضمن تكاليف الخدمات التأمينية وذلك لتوفيق الأوضاع مع متطلبات المعيار المصري رقم (٥٠) وبما يضمن دقة الفائض المعلن.



يتعين إعادة تبويب المبلغ المذكور ضمن تكاليف الخدمات التأمينية لإظهار الفائض الحقيقي للنشاط.

٧- استمرت الشركة في إثبات المعاملات بالعملة الأجنبية بقائمة الدخل باستخدام سعر إقفال نهاية الفترة المالية في ٢٠٢٥/١٢/٣١ وهو ما يعد مخالفة لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (١٣) "أثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية" (فقرة ٢١) وكذا دليل تطبيق معايير المحاسبة المصرية على قطاع التأمين (بند ب/٥) اللذان يقضيان بوجوب إثبات تلك المعاملات عند الاعتراف الأولي بالسعر السائد في تاريخ تنفيذ المعاملة وبالرغم من سابقة إفادة الشركة بردها على ملاحظتنا في ٢٠٢٥/٩/٣٠ بأنه "جاري دراسة آليات التطبيق" إلا أنه لم يتم اتخاذ إجراءات فعلية حتى تاريخه مما يترتب عليه عدم دقة حساب فروق التقييم.

نحيطكم علماً بأن الشركة تعمل حالياً على تحديث الأنظمة الآلية لتتوافق مع متطلبات المعيار (١٣) لإثبات أسعار الصرف بتاريخ المعاملة وسوف يتم البدء في التطبيق الفعلي فور الانتهاء من تلك التحديثات واختبار جاهزيتها مع مراعاة ذلك في كافة المعالجات المحاسبية المستقبلية.

(Handwritten signature)



(Handwritten signature)

يتعين سرعة تحديث الأنظمة الآلية بالشركة
لتسمح بالإثبات اللحظي لأسعار الصرف وفقاً
لتاريخ المعاملة مع ضرورة إجراء كافة
التسويات المحاسبية اللازمة لتصويب
الفروق الناتجة عن التقييم السابق.

٨- تضمنت الأصول الثابتة وغير
الملموسة في ٢٠٢٥/١٢/٣١ نحو ٩,٩٥٦
مليون جنيه ما يعادل نحو (٥٣٩ ألف دولار)
يمثل المنصرف حتى تاريخ المركز المالي
على مشروع توريد برامج حاسب آلي
وترخيص استخدامها والمنفذ عن طريق شركة
أسيت تكنولوجي جروب وفقاً للعقد المبرم في
٢٠٢٠/٦/٢٩ والذي كان من المفترض
الانتهاء من كافة الأعمال وتشغيل البرامج في
٢٠٢٢/٤، وتم تمديد مدة العقد لأكثر من مرة
للاستمرار من التنفيذ والتشغيل لتصل
٢٠٢٤/٦/٣٠ وذلك وفقاً لآخر تمديد للعقد.



٤٦٠.٨٢

وقد تبين الاتي بشأنها:

آخر دفعة تم سدادها بنحو ٢١,٥٤٦ دولار ما
يعادل نحو ١,٠٥٠ مليون جنيه في
٢٠٢٤/١٠/٢٨ وعلى الرغم من ذلك لم تقم
الشركة باحتساب أي غرامات تأخر في التنفيذ
على الشركة المذكورة بالمخالفة للمادة رقم
(١٣) من بنود العقد حيث إن المتبقي نحو
١٦٥,٦١٩ دولار من إجمالي مبلغ التعاقد
البالغ نحو ٦٧٦,٨٤٦ دولار.
علماً بأن سعر صرف الدولار في بداية التعاقد
بنحو ١٥,٣٨٩٧ جنيه والسعر في تاريخ
المركز المالي ٤٧,٦٠٤٣ جنيه والتزام
شركة المهندس بتنفيذ كافة الالتزامات
المنصوص عليها بنود هذا العقد
طبقاً لسعر الصرف المحدد من البنك
المركزي المصري لسعر الدولار الأمريكي
في تواريخ استحقاقها وذلك وفقاً للمادة رقم
(٣) من العقد.



سيتم إجراء التسويات اللازمة في المركز
المالي في مارس ٢٠٢٦

كما تضمنت الأصول الثابتة نحو ٢,٣٦١ مليون جنيه تحت بند حاسب الى وتم احتساب اهلاك لها بنحو ٩٢٢ ألف جنيه على الرغم من أن المشروع يعتبر أصول غير ملموسة ولا يحتوي على أصل ثابت وكذا عدم دخول المشروع الخدمة / التشغيل وذلك بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (١٠) كما تضمنت الأصول الثابتة نحو ١,٤٠٩ مليون جنيه تحت بند مشروعات تحت التشغيل.

كما تضمنت الأصول غير الملموسة نحو ٦,١٨٥ مليون جنيه تم احتساب مجمع اهلاك لها بنحو ٤,٢٣٢ مليون جنيه وذلك على الرغم من عدم التشغيل الفعلي للمشروع وعدم الانتهاء من جميع الاعدادات وفقا لمذكرة قطاع نظم المعلومات في ٢٠٢٦/٤/٧ وان الانتهاء من المشروع سوف يكون بحلول نهاية عام ٢٠٢٦.

علما بأن البرامج والرخصة الخاصة بها غير محددين المدة أو عدد المستخدمين ويجب الترخيص اعتبارا من تاريخ تنصيب البرامج ويستمر نافذا وفقا للمادة (٨) من العقد ووفقا لما تم عرضه كان يتعين عدم احتساب اهلاك وفقا للفقرات ٨٩، ١٠٧ من معيار الاصول غير الملموسة المصري رقم (٢٣) لسنة ٢٠٢٣.

يتعين بحث ودراسة ما سبق واجراء ما يلزم من تسويات وتعديلات في ضوء المعايير المشار اليها والعمل على سرعة الانتهاء من المشروع وتطبيق غرامات تأخير نظرا لما تحملته الشركة وسوف تتحمله من ارتفاع سعر الدولار.

وسيتم دراسة ماجاء بالملاحظة وتطبيق ما تسفر عنه الدراسة.



٩- بلغ إجمالي مدينو عمليات التأمين في ٢٠٢٥/١٢/٣١ ضمن الالتزامات مقابل العقود السارية (المباشر) نحو ٣٦٣,٩١٤ مليون جنيه مكون لها خسائر انتمائية وفقاً

تقوم الشركة بالمتابعة المستمرة لهذه الأقساط التي إنتهت مدتها التأمينية والعمل على تحصيل هذه المبالغ . تسعى الشركة الى الحد من منح العملاء فترات اكبر من ستة شهور ولكن ذلك لن يتم تدريجيا مع الاخذ في الظروف الاقتصادية والمنافسة في تقوم الشركة بالمتابعة المستمرة للشيكات المرتدة وذلك من خلال التواصل مع العملاء او منع صرف مستحقات المنتجين والسمسار	لمعيار (٤٧) بنحو ٥٠,١٦١ مليون جنيه وقد تبين بشأنها الآتى :- تضمنت الأقساط تحت التحصيل نحو ١,٢٣٩ مليون جنيه قيمة الأقساط التي انتهت مدتها التأمينية وتم تغطية العميل دون الحصول على قيمة القسط المقابل وتتركز بفروع الحريق والبحري والبري برصيد ١,١٦٣ مليون جنيه ويرجع تاريخ بعضها الى ٢٠٢٢/٤. يتعين العمل على سرعة تحصيل تلك الأقساط. بلغت قيمة الشيكات الآجلة (أوراق القبض) نحو ٩٧,٥٩٨ مليون جنيه وهي تمثل إجمالي الأقساط الممنوح لها تسهيلات سداد لبعض العملاء ونسبة ٢٦,٨٪ من إجمالي مدينو عمليات التأمين علماً بأنه يصعب تاريخ استحقاق بعضها حتى عام ٢٠٢٨. بالمخالفة لقرارات الهيئة العامة للرقابة المالية بشأن تسهيلات السداد والتي تقضى بتجاوز تسهيلات السداد ١٨٠ يوم". يتعين اتخاذ ما يلزم من إجراءات للحد من منح تسهيلات السداد التزاماً بقرارات الهيئة الصادرة في هذا الشأن. بلغت قيمة الشيكات المرتدة نحو ٢,٨٧٢ مليون جنيه مكون لها خسائر ائتمانية بكامل القيمة لعدد (٥٤) شيك محال للشئون القانونية يرجع تاريخ الأقدم منهم الى عام ٢٠٢١. عدم استبعاد ما تم تحصيله من الأقساط تحت التحصيل خلال الفترة اللاحقة لتاريخ المركز المالي في ٢٠٢٥/١٢/٣١ عند حساب الخسائر الائتمانية دون مراعاة الفقرة الرابعة بند (ب/٣/٤/١٧) بدليل تطبيق معايير المحاسبة المصرية على قطاع التأمين رقم ٧٠ لسنة ٢٠١٦.
--	--



اصحاب هذه العمليات وذلك نظير تحصيل هذه الشيكات وقد تم حتي تاريخه تحصيل مبلغ ٢,٣ مليون جنية من الرصيد المشار إليه . تقوم الشركة عند حساب الخسائر الائتمانية بعدم إستبعاد الأقساط المحصلة من منطلق الحيطة والحذر	يتعين متابعة الإجراءات القانونية والإفادة والالتزام بالدليل المشار اليه واتخاذ ما يلزم من تسويات.
--	--

١٠ - قامت الشركة بإلغاء مخصص مكافأة نهاية الخدمة لرئيس مجلس الإدارة والعشيرة المنتدب التنفيذي للشركة البالغ ٢,٣ مليون جنية بالمركز المالي الملحق رقم ٢٠٢٥/١٢/٣١ ورد المخصص المكون من السيد رئيس مجلس الإدارة السابق قائمة التغير في حقوق الملكية إلا ان الشركة لم تتخذ الإجراءات اللازمة لاسترداد ما تم صرفه بدون وجه حق تحت مسمى مكافأة نهاية الخدمة للسادة رؤساء مجلس الإدارة والأعضاء المنتدبين السابقين بالشركة خلال السنوات السابقة ومنها الإجراءات القانونية إذا استلزم الأمر. وفي ضوء ما سبق يتعين:- حصر كافة ما تم صرفه خلال الأعوام السابقة للسادة رؤساء مجلس الإدارة والأعضاء المنتدبين السابقين بالشركة سرعة موافاتنا بما اتخذته الشركة من الإجراءات اللازمة لاسترداد ما تم صرفه بدون وجه حق تحت مسمى مكافأة نهاية الخدمة لرؤساء مجلس الإدارة والأعضاء المنتدبين بالشركة خلال السنوات السابقة حتى تاريخه ومنها الإجراءات القانونية وكذا	١٠ - قامت الشركة بإلغاء مخصص مكافأة نهاية الخدمة لرئيس مجلس الإدارة والعشيرة المنتدب التنفيذي للشركة البالغ ٢,٣ مليون جنية بالمركز المالي الملحق رقم ٢٠٢٥/١٢/٣١ ورد المخصص المكون من السيد رئيس مجلس الإدارة السابق قائمة التغير في حقوق الملكية إلا ان الشركة لم تتخذ الإجراءات اللازمة لاسترداد ما تم صرفه بدون وجه حق تحت مسمى مكافأة نهاية الخدمة للسادة رؤساء مجلس الإدارة والأعضاء المنتدبين السابقين بالشركة خلال السنوات السابقة ومنها الإجراءات القانونية إذا استلزم الأمر. وفي ضوء ما سبق يتعين:- حصر كافة ما تم صرفه خلال الأعوام السابقة للسادة رؤساء مجلس الإدارة والأعضاء المنتدبين السابقين بالشركة سرعة موافاتنا بما اتخذته الشركة من الإجراءات اللازمة لاسترداد ما تم صرفه بدون وجه حق تحت مسمى مكافأة نهاية الخدمة لرؤساء مجلس الإدارة والأعضاء المنتدبين بالشركة خلال السنوات السابقة حتى تاريخه ومنها الإجراءات القانونية وكذا
---	---

اجراء ما يلزم من تصويبات في ضوء ما سبق ومراعاة أثرها على القوائم المالية والايضاحات المتممة.
سرعة موافقتنا بما اتخذته مجلس إدارة الشركة التزاماً بتنفيذ احكام القانون الخاضعة له الشركة في هذا الشأن والإجراءات الصادرة منه اللازمة لتلافي المخالفات المشار اليها بتقريرنا هذا وبتقاريرنا السابقة في هذا الشأن.

١١- تبين زيادة إيرادات الاستثمار لعام ٢٠٢٥ بنحو ١,١٧٧ مليون جنيه نتيجة تحميلها بعوائد تخص الفترة المالية السابقة المنتهية في ٢٠٢٤/١٢/٣١ وذلك نتيجة خطأ في احتساب نصيب تلك الفترة من أذون الخزانة المشتراة قبل ٢٠٢٤/٧/١. وحيث إن هذه الملاحظة سبق إثباتها بتقريرنا عن القوائم المالية في ٢٠٢٤/١٢/٣١ دون ٤٦٠٨ تصحيح فإن ذلك يعد مخالفة لنص الفقرة (٤٢) من معيار المحاسبة المصري رقم (٥) التي توجب تصحيح الأخطاء الهامة بأثر رجعي.
يتعين إجراء التسويات اللازمة بتخفيض إيرادات العام الحالي وتعديل رصيد الأرباح المرحلة (أول المدة) ضماناً لعدالة عرض القوائم المالية والالتزام بالمعيار المشار إليه.



Handwritten signatures and stamps, including a circular stamp of MOHANDES INSURANCE CO. with the text 'شركة المهندس للتأمين' and 'MOHANDES INSURANCE CO.'.

سيتم مراعاة ذلك مستقبلاً	١٢- بلغت إيرادات أذون وسندات الخزانة في نهاية عام ٢٠٢٥ نحو ٣٠٠,١٦٤ مليون جنيه وعند مراجعة الضريبة المحسوبة والبالغة ٦٠,٤٩٩ مليون جنيه تبين وجود زيادة قدرها ٤٦٦ ألف جنيه عن الضريبة المستحقة قانوناً (بواقع ٢٠٪ وفقاً للقانون رقم ١٠ لسنة ٢٠١٩). يتعين إجراء التسويات اللازمة مع مراعاة أثر ذلك على أرباح العام والحسابات ذات الصلة والقوائم المالية في ٢٠٢٥/١٢/٣١.
---------------------------------	--

سيتم مراعاة ذلك مستقبلاً .	١٣- قامت الشركة بتصحيح عرض ضرائب عوائد أذون وسندات الخزانة وتوزيعات الأرباح بخصمها من إيرادات الاستثمار (العرض بالصافي) بدلا من تبويبها ضمن مصروف ضريبة الدخل لأنها لم عن هذا التعديل وأثره في الإيضاحات المتممة بالمخالفة لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (١) - عرض القوائم المالية) (٤١) ومعيير المحاسبة المصري رقم (٥) - السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء) (٤٩) اللذين يوجبان الإفصاح عن طبيعة وقيمة وسبب إعادة التبويب لضمان قابلية القوائم للمقارنة. يتعين إدراج الإفصاح المذكور بالإيضاحات المتممة بالقوائم المالية في ٢٠٢٥/١٢/٣١ يوضح أثر التعديل على البنود المتأثرة مع إعادة عرض أرقام سنة المقارنة لتتماشى مع التبويب الجديد لضمان العرض العادل للنتائج.
-----------------------------------	--



[Handwritten signature]

[Handwritten signature]

[Handwritten signature]

سيتم مراعاة ذلك في المركز المالي في ٣١
مارس ٢٠٢٦

١٤- عدم كفاية مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة المكون لرصيد شركة SAUDI RE البالغ ٤٥٦,٧ ألف جنيه حيث لم يتم تجنيب سوى ١,٩ ألف جنيه فقط وهو ما يخالف الفقرة (٣-٥-٥) من معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) "الأدوات المالية" والتي تقضي بالزام المنشأة بقياس مخصص الخسارة بمبلغ يساوي الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأداة في حال زيادة المخاطر الائتمانية بشكل جوهري وبما أن تأخر السداد تجاوز ٩٠ يوماً مع تصنيف الجهة كغير مصنفة ائتمانياً (NR) فإن ذلك يعد مؤشراً قطعياً على التعثر يستوجب رفع المخصص وعند المقارنة بحالات متطابقة في ذات المحفظة الائتمانية مثل شركات ALABIAN, BMIIC, AIN AHLIA (RE) نجد أنه قد تم تكوين مخصصات بكامل القيمة مما يكشف عن عدم المطابقة في المعالجة المحاسبية ونقص في مخصص شركة SAUDI RE بمبلغ ٤٥٤,٨ ألف جنيه.

يتعين اتخاذ اللازم نحو زيادة المخصص بقيمة العجز المشار إليه وإجراء التسويات اللازمة ليعكس الرصيد المخاطر الفعلية التزاماً بالمعيار المشار إليه وتحقيقاً لمبدأ الحيطة والحذر ومراعاة أثرها على القوائم المالية في ٢٠٢٥/١٢/٣١.



جاري دراسة ماجاء بالملاحظة من خلال
مجلس الإدارة تمهيدا للعرض علي الجمعية
العامة العادية

١٥- قامت الشركة بصرف نحو ٢٠٨ ألف
جنيه عن الفترة من ٢٠٢٥/١/١ حتى
٢٠٢٥/١٢/٣١ قيمة بدلات الانتقال لبعض
أعضاء مجلس الإدارة بالرغم من حضورهم
من خلال الفيديو كول (كونفرانس) لبعض
جلسات المجلس واللجان المنبثقة منه (عدد
٣٢ جلسة بقيمة ٦,٥ ألف جنيه كبدل انتقال
للجلسة الواحدة) في حين ان بدل الانتقال
يصرف مقابل مصروفات انتقالات فعلية
وبالمخالفة لفتاوي الجمعية العمومية لقسامي
الفتوي والتشريع بمجلس الدولة.

وقد تضمنت تقاريرنا الصادر من الإدارة
اخرها بتاريخ ٢٠٢٦/٣/١٧ ملاحظة عن مخالفة
المخالفة السابق ذكرها.

يتعين التوقف عن صرف بدل انتقال للمساهدة
الأعضاء الحاضرين عن طريق الفيديو
كونفرانس واسترداد ما تم صرفه بدون حق
حق للسادة الأعضاء من بدلات انتقال عن
الحضور من خلال الفيديو كونفرانس خلال
السنوات السابقة وحتى تاريخه وموافاتنا
بالإجراءات التي اتخذها مجلس إدارة الشركة
في هذا الشأن.



جاري دراسة الموقف الفني للمخصصات التجارية بالتنسيق مع المستشار الضريبي وسوف يتم اتخاذ اللازم في ضوء ما تسفر عنه الدراسة وبما يتفق مع صحيح المعيار.

١٦- تبين قيام الشركة باحتساب الضرائب المؤجلة في ٢٠٢٥/١٢/٣١ على الأصول الثابتة وفروق تقييم العملات والتغير في القيمة العادلة واحتياطي معيار (٥٠) دون إدراج المخصصات التجارية ضمن وعاء الاحتساب بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٤) - ضرائب الدخل) وتحديد الفقرة (٥٨) وكذا دليل تطبيق معايير المحاسبة المصرية لقطاع التأمين (الفقرة ب/٢/٣٤) اللذين يلزمان بالاعتراف بالضريبة المؤجلة بناءً على الفروق المؤقتة بمجرد ظهورها في المركز المالي دون اعتبار لنتائج الفحص الضريبي أو التقدير الشخصي للمأمور وأستندت المخصصات يؤدي إلى عرض أرباح الشركة ومصرفاتها بشكل غير دقيق. يتعين الالتزام بالمعايير المحاسبية والتسويات اللازمة لإثبات الضرائب المؤجلة عن كافة المخصصات التجارية وبما يعكس النتائج الحقيقية لأعمال الشركة.



(Handwritten signature)

قامت الشركة بتكليف خبير إستشاري لتقدير قيمة الأصول الثابتة وكذلك العمر الافتراضي للأصل والذي قام بتقدير العمر الافتراضي بخمسة سنوات .

١٧- بلغت صافي الأصول الثابتة في ٢٠٢٥/١٢/٣١ نحو ٥٨,٠٠٥ مليون جنيه حيث تبين ثبات معدل الاهلاك بنسبة ٢٠٪ خمس سنوات لجميع الأصول الثابتة على الرغم من اختلاف نوع وطبيعة العمر الإنتاجي لكلا منها (مباني ، وسائل نقل وانتقال ، اثاث ، وحاسب آلي ... الخ) وذلك بالمخالفة لمعايير المحاسبة المصرية أرقام (١٠) الأصول الثابتة وفقا للفقرات أرقام ٥٦ ، ٥٧ ، ٦٠ ، ٦٢ والتي أوضحت تحديد العمر الإنتاجي لكل أصل وان تعكس طريقة الاهلاك المستخدمة النمط الذي من المتوقع أن تستهلك المنشأة على أساسه المنافع الاقتصادية المستقبلية للأصل ، وكذلك يتم توزيع القيمة القابلة للإهلاك على أساس منتظم على مدار العمر الإنتاجي المقدر لكل أصل وكذا مخالفة دليل تطبيق معايير المحاسبة المصرية على قطاع التأمين رقم ٧٠ لسنة ٢٠١٦ البند ب/٢٣/٦ والتقدير والجواب أوجب انه " عند تحديد الاعمار الافتراضية لنسب الاهلاك يجب الاخذ في الاعتبار معدلات الصيانة والاستخدام والتقاعد كما بلغت صافي الأصول غير الملموسة نحو ١,٩٥٣ مليون جنيه وقد تبين قيام الشركة بتحديد معدل الاهلاك لكافة الأصول غير الملموسة بنسبة ٢٠٪ بالمخالفة للفقرات ٩٨ ، ١٠٧ بمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٣) للأصول غير الملموسة والذي فرق المعالجة بين أصل غير ملموس له عمر انتاجي وآخر ليس له عمر انتاجي محدد. يتعين الالتزام بمعيار المحاسبة المشار اليه واجراء التصويبات.



٤٦٠٨



سيتم مراعاة ذلك مستقبلا .	١٨ - بلغ صافي الأصول غير الملموسة نحو ١,٩٥٣ مليون جنيه ومكون لها مجمع استهلاك بنحو ٤,٢٢٣ مليون جنيه دون توضيح (ادراج) قيمة اهلاك السنة المالية بالإيضاح الخاص بها وذلك بالمخالفة لدليل تطبيق معايير المحاسبة المصرية على قطاع التأمين رقم ٧٠ لسنة ٢٠١٦ ايضاح رقم (٢٠). يتعين الالتزام بالدليل المشار اليه في هذا الشأن واجراء التصويب اللازم بالإيضاحات المتممة.
----------------------------------	--

توزيع الأرباح عن السنة المنتهية في ٢٠٢٥/١٢/٣١ مبلغ ١٤٥٠,٢٨٥,٥٠ جنيه بالخطأ وصحتها مبلغ ٣٢٨,٢٠٠,٩٠ جنيه بفرق قدره مبلغ ٢٩٦,٠٦٥,٦٠ جنيه ليبلغ الأرباح المرحلة مبلغ ١٤٢٠,٦٧٨,٤٨ جنيه (١٣٣٨,٢٠٠,٩٠ جنيه + ٨٢٤,٧٧٥,٥٨ جنيه) ٤٦٠ في حين ظهر الرصيد بمشروع توزيع الأرباح مبلغ ١٤٥٠,٢٨٥,٥٠ جنيه بالخطأ. يتعين اجراء التصويبات اللازمة بمشروع توزيع الأرباح عن العام المالي ٢٠٢٥ وموافاة الإدارة بمشروع توزيع الأرباح بعد التعديل لاتخاذ شئونها وقبل انعقاد الجمعية العامة للشركة.	١٩ - بلغت الأرباح المرحلة بمشروع توزيع الأرباح عن السنة المنتهية في ٢٠٢٥/١٢/٣١ مبلغ ١٤٥٠,٢٨٥,٥٠ جنيه بالخطأ وصحتها مبلغ ٣٢٨,٢٠٠,٩٠ جنيه بفرق قدره مبلغ ٢٩٦,٠٦٥,٦٠ جنيه ليبلغ الأرباح المرحلة مبلغ ١٤٢٠,٦٧٨,٤٨ جنيه (١٣٣٨,٢٠٠,٩٠ جنيه + ٨٢٤,٧٧٥,٥٨ جنيه) ٤٦٠ في حين ظهر الرصيد بمشروع توزيع الأرباح مبلغ ١٤٥٠,٢٨٥,٥٠ جنيه بالخطأ. يتعين اجراء التصويبات اللازمة بمشروع توزيع الأرباح عن العام المالي ٢٠٢٥ وموافاة الإدارة بمشروع توزيع الأرباح بعد التعديل لاتخاذ شئونها وقبل انعقاد الجمعية العامة للشركة.
--	---



Handwritten signature and stamp of the company.



٢٠ - حققت الشركة صافي أرباح بنحو ١٨١ مليون جنيه لعام ٢٠٢٥ مقابل نحو ٢٩٨,٨ مليون جنيه للعام السابق بتراجع نسبته ٣٩٪ (أي بنقص بنحو ١١٧,٨ مليون جنيه) ورغم تبرير الإدارة لهذا الهبوط بمصروفات فروق العملة (٢٦ مليون جنيه) وعدم توزيع أرباح شركة المهندسين لتأمينات الحياة (٢٥ مليون جنيه) لزيادة رأسمالها إلا

أن هذه الأسباب لم تفسر سوى ٥١ مليون جنيه فقط من التراجع بينما تكبر الأسباب الحقيقية في تراجع الأداء التشغيلي وفقاً لما يلي:



ارتفعت تكاليف الخدمات والتعويضات المتعلقة بعقود التأمين بنسبة ٥٨,٧٪ لتصل إلى نحو ١,٥٧٣ مليار جنيه وهي زيادة ضخمة مقارنة بنمو الإيرادات المتواضع (١٣,٦٪) مما رفع معدل الخسارة الفني من ٦٧,٧٪ إلى ٩٤,٦٪ وأفقد نشاط التأمين ٨١٪ من فائضه.

يرجع تراجع صافي الربح والنتائج الفنية إلى أسباب تشغيلية واقتصادية استثنائية وهي:

عززت الشركة المخصصات الفنية بمبلغ ١٣١ مليون جنيه كإجراء احترازي لمواجهة التضخم وارتفاع قيم الأصول وذلك لضمان قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها مستقبلاً.

نتج الارتفاع في التعويضات عن وقوع حوادث ضخمة غير متكررة وقد تمسكت الشركة على الوفاء الكامل بالتزاماتها وسداد المستحقات فوراً للحفاظ على سمعتها ومصداقيتها في السوق.

تحول بند التعويضات تحت التسوية من فائض بنحو ٩٧ مليون جنيه إلى عبء مالي قدره ١٥٢ مليون جنيه مما أدى إلى تراجع فعلي في أموال الشركة بقيمة تقترب من ربع مليار جنيه نتيجة مطالبات كبرى لم تسو بعد بالتوازي مع تضاعف المصروفات الإدارية بنسبة ١٠٣٪ لتصل إلى ١٢٢ مليون جنيه.

Handwritten signatures and stamps at the bottom of the page, including a circular stamp with 'MIC' and 'MOHANDES INSURANCE CO.' and a rectangular stamp with 'PKF'.

كانت قفزة المصروفات الإدارية نتيجة مباشرة لموجة غلاء الأسعار العامة وهي ظروف اقتصادية خارجة عن إرادة الشركة أثرت على تكاليف التشغيل بشكل عام.

اعتمدت الشركة على عوائد الاستثمار لامتناس الصدمات الناتجة عن الحوادث الكبرى المؤقتة ولضمان استمرار الربحية الإجمالية وتوافر السيولة النقدية اللازمة للعمل.

انخفاض صافي إيرادات التأمين الإجمالية بنسبة ٦٨٪ لتصل إلى نحو ٥٤ مليون جنيه حيث لم يكن التحسن في نتائج إعادة التأمين كافياً لسد العجز الناتج عن عقود التأمين.

اعتمدت الشركة بدرجة كبيرة على عوائد الاستثمار (٣٤٩,٢ مليون جنيه) لتعويض الانخفاض الشديد في الربح الفني الذي تراجع بنسبة ٧٤,٨٪ (من نحو ١٣١,٣ مليون إلى نحو ٣٣,١ مليون جنيه فقط).

تضمنت قائمة الدخل عن الفترة المالية اعترافاً بنحو ٥,٢٧١ مليون جنيه يمثل خسائر عقود تأمين محملة بخسائر حيث تبين من خلال مراجعة الإيضاح رقم (١٣) المتمم للقوائم المالية أنه قد تم الاعتراف بتلك الخسائر في إطار الالتزامات مقابل التغطية المتبقية لمكسب الخسارة) وذلك التزاماً بأحكام الفقر (٤٧) من معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) "عقود التأمين" والتي توجب على المنشأة الاعتراف الفوري بالخسارة في قائمة الأرباح أو الخسائر إذا تبين عند الاعتراف الأولي أن مجموع التدفقات النقدية للوفاء والتدفقات الناشئة عن العقود يمثل صافي تدفق خارج وهو الأمر الذي ترتب عليه أثر مباشر تمثل في تدني الربح الفني للنشاط نتيجة تحميل الفترة بتكلفة تلك العقود فور تصنيفها كعقود محملة بخسائر.

يتعين العمل على الحد من ارتفاع تكاليف التعويضات والمصروفات الإدارية وإعادة النظر في سياسات الاكتتاب لاستعادة التوازن بين الربح الفني والربح الاستثماري وضمان قدرة النشاط التأميني على تغطية التزاماته ذاتياً.



٤٦



يرجع العجز في النشاط التشغيلي إلى سداد تعويضات جسيمة (الربع الرابع) تم تحميل حصة معيدي التأمين منها على بند أصول عقود إعادة التأمين مما أدى لفجوة مؤقتة بين التدفقات الخارجة والداخلية وتقوم الشركة حالياً باتخاذ إجراءات التحصيل من معي

التأمين لاستعادة التوازن النقدي خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٦.

٢١- تبين من مراجعة قائمة التدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٥/١٢/٣١ تراجع قدرة الشركة على توليد تدفقات نقدية من أنشطتها التشغيلية حيث تضاعف العجز التشغيلي بنسبة بلغت ٩٦,٧٪ ليرتفع من نحو (٢٦,١٦٤) مليون جنيه عام ٢٠٢٤ إلى نحو (٥١,٤٧٩) مليون جنيه عام ٢٠٢٥ ويعود هذا العجز بصفة أساسية إلى نمو أرصدة الأصول المحتجزة لدى الغير والمتمثلة في بند أصول عقود إعادة التأمين بنحو ١٦٠,٢٩١ مليون جنيه وبند الأصول الأخرى بنحو ٧٢,٢٤٨ مليون جنيه مما أدى إلى احتجاز السيولة اللازمة لدعم العمليات. يتعين اتخاذ اللازم نحو معالجة ما سبق.



٢٢- تبين عرض نتائج أعمال عقود التأمين بنحو ٨٨,٢١٠ مليون جنيه ونتائج عقود إعادة التأمين بنحو ٥٤,٠٤٨ مليون جنيه.

٤٦٠

كأرقام إجمالية دون الإفصاح عن المكونات التفصيلية لكل فرع تأميني على حدة مما يعد مخالفة صريحة للمادة الرابعة من قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٤) لسنة ٢٠٢٥ التي أوجبت احتساب مخصص التقلبات العكسية لكل فرع بشكل مستقل في نهاية كل فترة مالية وحيث إن أساس احتساب المخصص يعتمد على نسبة من إيرادات التأمين (بعد خصم عمليات إعادة التأمين) تعادل الفرق بين معدلات الخسائر المقدرة والفعالية لكل فرع على حدة فإن العرض المجلد الحالي يمنع التحقق من كفاية وصحة هذا المخصص مما يؤثر على سلامة المركز المالي للشركة ولا يعد قصور النظام الآلي أو اتباع نماذج عرض مكاتب المراجعة مبرراً مقبولاً لعدم الفصل بين الفروع إذ إن الالتزام بالقرارات التنظيمية لمعيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) يهدف بالأساس إلى تعزيز الشفافية والإفصاح وليس



حجب التفاصيل الفنية للفروع وهو مقدم على آليات العمل الداخلية.
يتعين اتخاذ اللازم نحو الالتزام بعرض نتائج أعمال كل فرع تأميني بشكل مستقل مع مواعمة الأنظمة الآلية لاستخراج البيانات التحليلية اللازمة لضمان دقة احتساب مخصص التقلبات العكسية وفقاً للمتطلبات الرقابية.

سيتم مراعاة ذلك مستقبلاً بمطابقة وعاء الاحتساب مع إجمالي الإيرادات الواردة بالقوائم المالية المعتمدة وفقاً للقانون.

٢٣- تبين وجود خطأ في حساب قيمة المساهمة التكافلية (بواقع ٢,٥ في الألف) المدرجة ضمن المصروفات الغير موزعة في ٢٠٢٥/١٢/٣١ حيث تم إثبات نحو ٦,٨٨٢ مليون جنيه فقط في حين أن القيمة الصحيحة الواجب سدادها نحو ٦,٩٨١ مليون جنيه بفارق بنحو ٩٩ ألف جنيه يرجع هذا الفارق إلى خطأ في تحديد وعاء الاحتساب حيث اعتمدت الشركة نحو ٢,٧٥٣ مليار جنيه كجملة إيرادات بينما بلغت جملة الإيرادات الفعلية الواردة بالمركز المالي نحو ٢,٧٩٢ مليار جنيه بالمخالفة لأحكام المادة (٤٠/تاسعاً) من قانون التأمين الصحي الشامل رقم ٢ لسنة ٢٠١٨ والتي تلزم المنشآت والشركات -أياً كانت طبيعتها- بسداد مساهمة تكافلية بواقع (٢,٥ في الألف) من جملة إيراداتها السنوية.
يتعين الالتزام بأحكام القانون المشار إليه وإجراء التسويات اللازمة لتصويب الرصيد مع ضرورة مراعاة الأثر على الحسابات ذات الصلة.



جاري دراسة كيفية الاستغلال الأمثل لهذه الاستثمارات و البدائل المتاحة في حالة تعذر تسجيل هذه العقارات

٢٤- بلغت صافي قيمة الاستثمارات العقارية في ٢٠٢٥/١٢/٣١ نحو ٩,١٣٣ مليون جنية تبين من مراجعتها وجود بعض العقارات غير مستغلة متمثلة في شقتين بالمعادي غير المستغلة بلغت القيمة الدفترية لهما نحو ٣,٦١٧ مليون جنية. ويتصل بما سبق: تعذر تسجيل الشقتين المشار اليهما لوجود إيقاف للتعامل على مساحة الأرض المملوكة للشركة البائعة. يتعين دراسة ما سبق واتخاذ اللازم لتسجيل ملكية هذه الأصول حفاظا على ممتلكات الشركة ودراسة سبل الاستغلال الأمثل للشقتين المشار اليهما وتحقيق أفضل عائد للشركة.

٢٥- تضمنت الأصول الثابتة ببند عقارات جاري دراسة البدائل المتاحة في حالة تعذر تشغيلها الشركة (مباني، أراضي) تمثل القيمة الدفترية لها نحو ١٠,٤٧٣ مليون جنية هذه وتعذر تسجيل فرع الإسكندرية (العصافرة) لخروج المبنى عن التخطيط العمراني للشارع، فرع المنصورة الجديد حتى تاريخه، وأرض مخزن أبو رواش منذ عام ٢٠١٩). يتعين اتخاذ اللازم في شأن تسجيل تلك العقارات.



جاري العمل على إعادة تصنيف مجمعات التأمين كلفة مستقلة منخفضة المخاطر وتعديل نسب التعثر (PD) لتتوافق مع طبيعتها السيادية على أن يتم إدراج الأثر المالي لهذا التعديل ضمن القوائم المالية للفترة المالية القادمة في مارس ٢٠٢٦.

٢٦- مغالاة الشركة في تقدير مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للأرصدة المستحقة لدى مجمعات التأمين (كالسفر والقطارات والإجباري) والبالغة ١٦,٩ مليون جنيه نتيجة اعتماد نسبة احتمال تعثر (PD) مرتفعة بلغت ٢٥٪ مساوية بذلك بين هذه المجمعات وبين شركات إعادة تأمين ووساطة تجارية مثل (WAICA RE, TUNIS RE، وثروة للتأمين) وتتمثل طبيعة هذه الأرصدة في كونها مستحقات لدى كيانات تنظيمية ناتجة عن حصص فائض النشاط أو التعويضات المستردة أنشئت بموجب قرارات سيادية وتلتزم بالسداد بانتظام بموجب لوائح حاكمة مما يجعل مخاطرها الائتمانية منخفضة ومنعدمة ويمثل هذا مخالفة لمطبات المحاسبة المصرية رقم (٤٧) وتحديث الفقرة (١٧-٥-٥) التي توجب الاستناد لمعلومات معقولة ومؤيدة والفقرة (ب) ٥-٥ التي تلزم بتجميع الأصول وفقاً لخصائص المخاطر المشتركة مما أدى إلى تجنب أعباء مخصصات إضافية بنحو ٩٧٤,١ ألف جنيه خصماً من أرباح العام. يتعين إعادة تصنيف هذه المجمعات كلفة مستقلة منخفضة المخاطر وتعديل مدخلات نموذج الاحتساب بما يعكس طبيعتها السيادية لضمان الوصول للقيمة العادلة للمخصص ومراعاة أثرها على القوائم المالية في ٢٠٢٥/١٢/٣١



سيتم احتساب المخصص المطلوب للأرصدة بالعملة الأجنبية وفقاً للمعيار (٤٧) وتعليمات الهيئة مع مراعاة إثبات الأثر المحاسبي اللازم اعتباراً من الفترات المالية القادمة.

٢٧- تبين عدم قيام الشركة بتقدير وإثبات مخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL) عن أرصدة الحسابات الجارية لدى البنوك بالعملة الأجنبية والبالغة ما يعادل ١٠,٣٣٨ مليون جنيه في ٢٠٢٥/١٢/٣١ وهو ما يخالف السياسات المحاسبية الهامة الواردة بالقوائم المالية للشركة والتي تنص على أن تقدير هذه الخسائر يعد ركناً أساسياً لتقييم الأرصدة لدى البنوك، والأصول المالية بالتكلفة المستهلكة، ومدينو عمليات التأمين، وأرصدة شركات التأمين وإعادة التأمين، والأصول المتداولة الأخرى كما يعد ذلك مخالفة للفقرة (١-٥-٥) من معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) التي تقضي بالزام المنشأة بالاعتراف بمخصص خسارة للأصول المالية منذ تاريخ الاعتراف الأولي ومخالفة أيضاً للفقرة (٦) من الأحكام العامة للهيئة العامة للرقابة المالية (دليل تطبيق المعيار ٤٧ لقطاع التأمين) التي تقضي بوجوب تطبيق معدل خسارة عند الإخفاق (LGD) بنسبة ٤٥٪ كحد أدنى للأرصدة بالعملات الأجنبية. يتعين حساب المخصص المذكور وأجراء التسويات اللازمة مع مراعاة أثرها على القوائم المالية في ٢٠٢٥/١٢/٣١.



٤٦٠٨٢



٢٨- بمراجعة بند دائنون وأرصدة دائنة أخرى البالغ قيمته نحو ٢٨٠,٨٥٤ مليون جنيه في ٢٠٢٥/١٢/٣١ تبين ما يلي:-
بلغت الملاحق تحت التسديد نحو ٥,٢٠٨ مليون جنيه في ٢٠٢٥/١٢/٣١ يرجع تاريخ بعضها الى عام ٢٠١٨.
يتعين دراسة هذه الملاحق والعمل على تسويتها.

جاري بحث كيفية تسوية تلك المبالغ

نحو ٨,٢٣ مليون جنيه تمثل ١٪ من الارباح مستحقة لصندوق التمويل والتأهيل والتدريب للعاملين بوزارة القوى العاملة منها نحو ٦,٦٣٢ عن أرباح الاعوام المالية من عام ٢٠٠٤ وحتى ٢٠٢٠ طبقاً للمادة رقم (٨) من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (١٥٤٣) لسنة ٢٠٠٣، ونسبه ٥٠٪ من ارباح الارباح طبقاً لقانون التأمين الموحد رقم لسنة ٢٠٢٤ الصادر عن هيئة الرقابة المالية بمبلغ ٩١١ ألف جنيه لأرباح ٢٠٢٤/٦/٣٠ و ٦٨٣ ألف جنيه لأرباح الفترة الانتقالية في ٢٠٢٤/١٢/٣١.

يتعين اتخاذ اللازم في ضوء القرارات والقوانين المنظمة في هذا الشأن لتسوية المبلغ المشار اليه والافادة.

جاري التفاوض مع وزارة القوى العاملة
السداد المتاحه وإمكانية سدادها



٤٦٠.٨٢



تقوم الشركة كل فترة بمراجعة و إعادة دراسة المساهمات و معظم هذه المساهمات متوقفة عن النشاط و منها ما لم نستطع الوصول إليها بسبب توقفها التام و غلق المقر و بالنسبة للوطنية للأمن الغذائي يقوم مجموعه من المساهمين بمحاولة بيع المحال و تصفية الشركة و بالنسبة للشركات المحققة خسائر فهذه الشركات كانت في السابق تحقق أرباح و قد تم عمل خسائر إضمحلال لهذه الشركات خلال العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٢ بالكامل و ترك قيمة تذكاريه لها بالدفاتر .

تقوم الشركة بالمتابعة المستمرة لهذه الاستثمارات مع الأخذ في الاعتبار ان فروق التقييم هي نتيجة تأثر أسواق المال بالاحداث العالمية التي تحدث في المنطقة وكذلك نتيجة قيام بعض الشركات التي تقوم بالاستثمار في البورصة بتصفية مراكز الاستثمار في نهاية السنة المالية لتحقيق ارباح فعلياً لتوزيعها علي المساهمين وهو الامر الغير متوفر بالشركة نتيجة قرار الهيئة بشأن نسب الاستثمار

٢٩- تضمنت الاستثمارات المالية في ٢٠٢٥/١٢/٣١ الآتي:-

نحو ١٩٤,١٧٤ مليون تمثل استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل حققت صافي دخل بنحو ٤,٩٧٥ مليون جنيه وبنسبة ٢,٦٪، منها عدد (٤) شركات متوقفة عن النشاط، عدد (١) شركة حققت خسائر و عدد (١) شركة تحت التصفية، وقيمتهم الدفترية ١ جنيه (قيمة تذكارية لكل شركة).

نحو ١٩٤,٤٤٢ مليون جنيه تمثل استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر منها نحو ١٦,٧٧٣ مليون جنيه استثمار غير مخصصة حققت اجمالي فروق تقييم بالسالب بنحو (١٦٣) ألف جنيه و الناتجة عن فروق تقييم موجبة بنحو ١,٠٦٧ مليون جنيه و فروق تقييم سالبة بنحو (١,٢٣٠) مليون جنيه

يتعين اتخاذ ما يلزم من إجراءات للاستفادة المثلى من هذه الاستثمارات



Handwritten signature

Handwritten signature

Handwritten signature

Handwritten signature

Handwritten signature



(القرار)

أحيطت الجمعية العامة بما ورد بتقرير مراقب الحسابات بالجهاز المركزي للمحاسبات على ميزانية الشركة للسنة المالية المنتهية في ٢٠٢٥/١٢/٣١ وقوائمها الختامية المستقلة والمجموعة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٥/١٢/٣١ .
ثالثاً : عرض تقرير المراقب الخارجى على ميزانية الشركة المستقلة والمجموعة وقوائمها الختامية عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٥/١٢/٣١ .

ثم طلب السيد الاستاذ رئيس الجمعية من مكتب مراجع حسابات الشركة عرض تقريره فقام السيد الاستاذ المحاسب / محمود الجراحى مراقب حسابات الشركة بعرض تقرير المكتب على ميزانية الشركة المستقلة والمجموعة وقوائمها الختامية عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٥/١٢/٣١ على السادة المساهمين وقد قام سيادته بتلاوة التقرير على النحو التالى :-

تقرير عن القوائم المالية المجمعة

راجعنا القوائم المالية المجمعة المرفقة لشركة المهندس للتأمين (شركة مساهمة مصرية) والمتمثلة في قائمة المركز المالي المجمعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ وكذا القوائم المجمعة للدخل (للأرباح أو الخسائر) وللدخل الشامل وللتغير في حقوق الملكية وللدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإفصاحات

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية المجمعة

٤٦٠٨٢

هذه القوائم المالية المجمعة مسئولية إدارة الشركة، فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات

تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية المجمعة في ضوء مراجعتنا لها، وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتطلب هذه المعايير منا الالتزام بمتطلبات السلوك المهني وتخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أية أخطاء هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم و الإفصاحات في القوائم المالية، وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم الشخصي لمراقب الحسابات ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ، ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية

في المنشأة. وتشمل عملية المراجعة أيضا تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية.

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساسا مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية المجمعة.

الرأي

ومن رأينا أن القوائم المالية المجمعة المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح، في جميع جوانبها الهامة، عن المركز المالي المجمع لشركة المهندسين للتأمين (شركة مساهمة مصرية) في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، وعن أدائها المالي المجمع وتدفقاتها النقدية المجمعة عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية الواردة بدليل تطبيق معايير المحاسبة المصرية على قطاع التأمين الصادر عن الهيئة العامة للرقابة المالية وفي ضوء القواعد والتعليمات الصادرة من الهيئة العامة للرقابة المالية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والافصاحات في القوائم المالية، وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم الشخصي لمراقب الحسابات ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الخطأ، ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بتمام الحسابات والقوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة. وتشمل عملية المراجعة أيضا تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية.

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساسا مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية المستقلة.

الرأي

ومن رأينا أن القوائم المالية المستقلة المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح، في جميع جوانبها الهامة، عن المركز المالي المستقل لشركة المهندسين للتأمين (شركة مساهمة مصرية) في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، وعن أدائها المالي المستقل وتدفقاتها النقدية المستقلة عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية الواردة بدليل تطبيق معايير المحاسبة المصرية على قطاع التأمين الصادر عن الهيئة العامة للرقابة المالية وفي ضوء القواعد والتعليمات الصادرة من الهيئة العامة للرقابة المالية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

٣٣

تقرير عن القوائم المالية المستقلة

راجعنا القوائم المالية المستقلة المرفقة لشركة المهندس للتأمين (شركة مساهمة مصرية) والمتمثلة في قائمة المركز المالي المستقلة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ وكذا القوائم المستقلة للدخل (للأرباح أو الخسائر) وللدخل الشامل وللتغير في حقوق الملكية وللتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية المستقلة

هذه القوائم المالية المستقلة مسؤولية إدارة الشركة، فالإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسؤولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسؤولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات

تتخصص مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية المستقلة في ضوء مراجعتنا لها، وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتطلب هذه المعايير منا الالتزام بمتطلبات السلوك المهني وتخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أية أخطاء هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم و الإفصاحات في القوائم المالية، وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم الشخصي لمراقب الحسابات ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ، ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة. وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية.

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية المستقلة.

الرأي

ومن رأينا أن القوائم المالية المستقلة المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح، في جميع جوانبها الهامة، عن المركز المالي المستقل لشركة المهندس للتأمين (شركة مساهمة مصرية) في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، وعن أدائها المالي المستقل وتدفقاتها النقدية المستقلة عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية الواردة بدليل تطبيق معايير المحاسبة المصرية

على قطاع التأمين الصادر عن الهيئة العامة للرقابة المالية وفي ضوء القواعد والتعليمات الصادرة من الهيئة العامة للرقابة المالية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.
فقرة لفت انتباه

كما هو موضح بإيضاح (١٠)، لدى الشركة استثمار في شركة تابعة وقامت الشركة بإعداد قوائم مالية مجمعة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية، ولتفهم أشمل للمركز المالي للشركة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ وكذا أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ، فإن الأمر يتطلب الرجوع الي القوائم المالية المجمعة.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى
تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية المستقلة متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات.
البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً لمتطلبات القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة، وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.



أحيطت الجمعية العامة بما ورد بتقرير السيد الاستاذ مراقب حسابات الشركة على ميزانية الشركة في ٢٠٢٥/١٢/٣١ وقوائمها الختامية المستقلة والمجمعة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٥/١٢/٣١.

٤٦٠٨٢

رابعاً: عرض تقرير الهيئة العامة للرقابة المالية عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٥/١٢/٣١.

طلب السيد رئيس الجمعية من السيد الاستاذ ممثل الهيئة العامة للرقابة المالية بعرض التقرير وما جاء بها من الملاحظات المبدئية على السادة اعضاء الجمعية الحضور مع التنويه الى ضرورة التزام الشركة باحكام المادة (١٩) من قرار مجلس ادارة الهيئة رقم (٢٠٠) لسنة ٢٠٢٥ والقرار (١٤٨) لسنة ٢٠٢٥ في شأن الملاءة المالية وحيث افاد بانه سيتم ارسال كافة الملاحظات النهائية المعتمدة من السلطة المختصة بالهيئة لاحقا الى ادارة الشركة لدراستها والرد عليها في ضوء احكام قانون التأمين الموحد الصادر بالقانون رقم (١٥٥) والقرارات الصادرة تنفيذا له .
(القرار)

أحيطت الجمعية العامة بما عرضه السيد رئيس الجمعية وما جاء بتقرير الهيئة العامة للرقابة المالية على ميزانية الشركة في ٢٠٢٥/١٢/٣١ وقوائمها الختامية عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٥/١٢/٣١.

خامساً: المصادقة على الميزانية وقائمة الدخل المستقلة والمجمعة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٥/١٢/٣١.

استعرض السيد الاستاذ رئيس الجمعية ميزانية الشركة وقائمة الدخل المستقلة والمجمعة في ٢٠٢٥/١٢/٣١ والقوائم المالية الختامية عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٥/١٢/٣١ وكذا

[Signature]

[Signature]

٣٥

[Signature]

[Signature]

[Signature]

الإيضاحات المتممة لها وقد أوضح السيد رئيس الجمعية انه لم ترد اسئلة من السادة المساهمين طبقا للمواعيد المحددة بالدعوة .

(القرار)

وافقت الجمعية العامة بالاجماع على الميزانية وقائمة الدخل المستقلة والمجمعة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٥/١٢/٣١ .
سادسا : الموافقة على مشروع توزيع الأرباح طبقا لاقتراح مجلس الإدارة .

أوضح السيد الاستاذ رئيس الجمعية مشروع توزيع الارباح وفقا لما اقترحه مجلس الادارة والمعروض على السادة المساهمين .

١٨١.٠٠٠.٢٥
٩.٥٠٠.٠١
٢٩٦.٦٥٧
١٦٨٩٨٩٣٦٧

صافي ارباح العام بعد الضرائب
يخصم احتياطي قانوني
الارباح الراسمالية
الارباح القابلة للتوزيع



يقترح توزيعه

ارباح العاملين
مكافاة اعضاء مجلس الادارة
ارباح المساهمين
المتبقى من الارباح والمحول الى رصيد المرحلة
يضاف الارباح المرحلة من سنوات سابقة
رصيد الارباح المرحلة في ٢٠٢٥

١٣٣٨٢.٠٠٩
٨٢٤٧٧.٥٨
١٤٢٠.٦٧٨٤٨

(القرار)

وافقت الجمعية العامة العادية بالاجماع على توزيع الإرباح بالاجماع عن الستة اشهر المالية المنتهية في ٢٠٢٥/١٢/٣١ وذلك على النحو الاتي :

١٨١.٠٠٠.٢٥
٩.٥٠٠.٠١
٢٩٦.٦٥٧
١٦٨٩٨٩٣٦٧

صافي ارباح العام بعد الضرائب
يخصم احتياطي قانوني
الارباح الراسمالية
الارباح القابلة للتوزيع

يقترح توزيعه

ارباح العاملين
مكافاة اعضاء مجلس الادارة
ارباح المساهمين
المتبقى من الارباح والمحول الى رصيد المرحلة
يضاف الارباح المرحلة من سنوات سابقة

٢٠٢٢٤٢٧٥
١٣٩٤٥٠.٢

١٣٣٨٢.٠٠٩
٨٢٤٧٧.٥٨

١٤٢٠٦٧٨٤٨

رصيد الارباح المرحلة فى ٢٠٢٥

سابقا : إقرار التعديلات التى طرأت على مجلس الإدارة .

فى ٢٠٢٥/١/١٥

- تعيين السادة الاتى اسمائهم عن صندوق اعانات ومعاشات نقابة المهندسين
- م/ محمد ناصر حسين بدر
- م/ كريم محمد عبد الحميد الكسار
- م/ هشام محمد امين
- م/ غادة مصطفى لبيب

فى ٢٠٢٥/٤/١٣

- تغيير ممثل الصندوق الخاص بالعاملين بهيئة قناة السويس
- ا/ حنان فوزى عبد الفتاح سالم بدلا من د.م/ حسن احمد عبد الحميد الفقى

فى ٢٠٢٥/٧/٢٨

- تغيير ممثل صندوق اعانات ومعاشات نقابة المهندسين
- ضم د.م / معتز محمود طلبة بدلا من م/ محمد ناصر حسين بدر .



وافقت الجمعية العامة العادية بالاجماع على ما عرضته السيد رئيس الجمعية من التغيرات التى طرأت على المجلس خلال السنة المالية المنتهية فى ٢٠٢٥/١٢/٣١ .

ثامنا : ابراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن أعمال الشركة عن السنة المالية المنتهية فى

٢٠٢٥/١٢/٣١

عرض السيد الاستاذ رئيس الجمعية ابراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠٢٥/١٢/٣١ .

(القرار)

الموافقة على ابراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن أعمال الشركة عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠٢٥/١٢/٣١ .

٣٧

تاسعا : تحديد مكافأة و بدلات حضور الجلسات التي يتقاضاها أعضاء مجلس الإدارة خلال السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٦/١٢/٣١ واعتماد المبالغ التي تم صرفها خلال الفترة ٢٠٢٥/١/١ وحتى ٢٠٢٥/١٢/٣١ .

عرض السيد الاستاذ رئيس الجمعية تحديد مكافأة و بدلات حضور الجلسات التي يتقاضاها أعضاء مجلس الإدارة خلال السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٦/١٢/٣١ واعتماد المبالغ التي تم صرفها خلال الفترة ٢٠٢٥/١/١ وحتى ٢٠٢٥/١٢/٣١ .
على النحو التالي :-

- عرض السيد الاستاذ رئيس الجمعية تحديد بدلات الانتقال والحضور لرئيس المجلس وأعضاء مجلس الإدارة عن الفترة من ٢٠٢٦/١/١ وحتى ٢٠٢٦/١٢/٣١ ، واعتماد ما تم صرفه من بدلات ومكافآت لأعضاء مجلس الإدارة عن الفترة من ٢٠٢٥/١/١ وحتى ٢٠٢٥/١٢/٣١ بواقع بدل الانتقال للجلسة بواقع ستة آلاف وخمسمائة جنيه لكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة الممثلين في اللجان المنبثقة والف وخمسمائة جنيه بدل الحضور لكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة الممثلين في اللجان المنبثقة بالإضافة الى اعتماد ما سبق صرفه خلال السنة المالية السابقة من بدلات انتقالات وحضور جلسات المجلس ولجانته المنبثقة والمكافآت التي تقرر صرفها خلال السنة المالية السابقة كما عرض سيادته كافة المرتبات والبدلات والمكافآت وثيقة العلاج الطبي والتأمين على الحياة وبدل السفر وكافة المزايا التي تحصل عليها كل من السيد رئيس مجلس الإدارة و السيد / العضو المنتدب تفصيلا لكلا منهم، وكافة البدلات والمكافآت التي تحصل عليها أعضاء مجلس الإدارة تفصيلا لكل عضو .



وافقت الجمعية العامة العادية بالاجماع على ما جاء باعاليه مع استيفاء ما جاء بملاحظات الجهاز المركزي للمحاسبات كالاتي :

- يتم اعداد بيان بكافة السادة المستفيدين من رؤساء مجلس الإدارة والاعضاء المنتدبين من تم صرف مكافأة نهاية الخدمة لسيادتهم وعرضها على الجلسة القادمة تمهيدا لعرضها على الجمعية العامة القادمة .
- يتم اعداد بيان بالسادة المستفيدين اعضاء المجلس من تم صرف حضور الفيديو كونفرس لهم وعرضها على المجلس القادم تمهيدا لعرضها على الجمعية العامة القادمة .

عاشرا : اعتماد صرف كامل البدلات للسادة الاعضاء عن طريق الحضور فيديو كونفرس .
عرض السيد الاستاذ رئيس الجمعية اعتماد صرف كامل البدلات للسادة الاعضاء عن طريق الحضور فيديو كونفرس .

القرار

وافقت الجمعية العامة العادية بالاجماع على صرف بدل الحضور وتأجيل اعتماد صرف بدل الانتقال لحين العرض على المجلس لاتخاذ قرار ثم يعرض على الجمعية العامة القادمة .

38

(Signatures and stamps of the board members)

الحادى عشر: اعتماد تعيين مراقب الحسابات عن الفترة من ٢٠٢٥/١١/٣٠ حتى ٢٠٢٥/١٢/٣١

عرض السيد رئيس الجمعية اعتماد تعيين السيد / راشد وبدر وشركاه كمراقب الحسابات للشركة وذلك نظرا لتغيير السيد الدكتور / خالد الغنام مراقب الحسابات السابق وذلك باتعاب قدرها ٣٣٠ ألف جنيه مصريا غير شاملة القيمة المضافة .
القرار

وافقت الجمعية العامة العادية للشركة على اعتماد تعيين السيد الاستاذ / راشد وبدر وشركاه كمراقب لحسابات الشركة وذلك عن الفترة من ٢٠٢٥/١١/٣٠ حتى ٢٠٢٥/١٢/٣١ وذلك باتعاب قدرها ٣٣٠ ألف جنيه مصريا غير شاملة القيمة المضافة .

الثانى عشر : تعيين مراقب حسابات الشركة للسنة المالية وتحديد إتعايه.

عرض السيد رئيس الجمعية تجديد تعيين السيد الدكتور/ راشد وبدر وشركاه كمراقب لحسابات الشركة للعام المالى من ٢٠٢٦/١/١ حتى ٢٠٢٦/١٢/٣١ وذلك باتعاب قدره ٣٩٠ ألف جنيه غير شاملة القيمة المضافة .



وافقت الجمعية بالاجماع على :-

- تجديد تعيين مكتب د/ راشد وبدر وشركاه كمراقب لحسابات الشركة لمدة عام اخر ٢٠٢٦/١/١ حتى ٢٠٢٦/١٢/٣١ باتعاب مراقب الحسابات باجمالى مبلغ ٣٩٠ ألف جنيه مصريا غير شاملة القيمة المضافة .
- اعتماد اتعاب السادة مراقبى حسابات الجهاز المركزى للمحاسبات باجمالى مبلغ ٣٩٠ ألف جنيه .

الثالث عشر: الترخيص لمجلس الإدارة بالتبرع وحدوده خلال السنة المالية ٢٠٢٦/١/١ حتى ٢٠٢٦/١٢/٣١ .

استعرض السيد رئيس الجمعية علما بصرف تبرعات عن العام الماضى بواقع اثنين مليون جنيه مصريا .

(القرار)

وافقت الجمعية بالاجماع على اعتماد الترخيص بالتبرع باجمالى اثنين مليون طبقا للمتبع سنويا .

(Signatures and Stamps)

الثالث عشر : اعتماد كافة عقود المعاوضة والعقود والمعاملات مع الاطراف ذات العلاقة خلال الفترة من ٢٠٢٥/١/١ وحتى ٢٠٢٥/١٢/٣١ والترخيص لمجلس الادارة بابرام كافة عقود المعاوضة والعقود والمعاملات مع الاطراف ذات العلاقة خلال العام ٢٠٢٦/١/١ حتى ٢٠٢٦/١٢/٣١ .

(القرار)

وافقت الجمعية العامة العادية بالاجماع على اعتماد كافة عقود المعاوضة والعقود والمعاملات مع الاطراف ذات العلاقة خلال الفترة من ٢٠٢٥/١/١ وحتى ٢٠٢٥/١٢/٣١ والترخيص لمجلس الادارة بابرام كافة عقود المعاوضة والعقود والمعاملات مع الاطراف ذات العلاقة خلال العام ٢٠٢٦/١/١ حتى ٢٠٢٦/١٢/٣١ .

وانتهت الجمعية واقل المحضر على ذلك فى تمام الرابعة عصرا ،،

- وقد فوضت الجمعية العامة بالإجماع الاستاذ / على فارس عبد العزيز لإنهاء كافة الاجراءات امام الهيئة العامة للرقابة المالية والهيئة العامة للاستثمار والغرفة التجارية والسجل التجارى وله حق التوقيع على عقود التعديل امام مصلحة الشهر العقارى والتأشير بمضمونه بالسجل التجارى .
- اقر انا / عبد الله خالد عبد الله رئيس مجلس الادارة لشركة المهندسين للتأمين ش.م.م بان المسطر باطنه صورة طبق الاصل من محضر اجتماع الجمعية العامة العادية للشركة المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٦/٦/١٤ والمحكرة بالسجل محاضرات اجتماعات الجمعيات العامة العادية . وهذا اقرار منى بذلك ،،،

رئيس الجمعية
(الاستاذ / عبدالله خالد عبد الله)

أمين سر الجمعية
(محمد ربيع السعداوى)

جامعا الأصوات

١- غادة حسام الدين ربيع

٢- ولاء محسن على

عن الجهاز المركزى للمحاسبات

(المحاسبة / امل ابو هاشم الحنبى)

وكيل الوزارة - نائب اول مدير الإدارة

مراقب الحسابات

مكتب الأستاذ / راشد وبدر وشركاه

(المحاسب / محمود الجراحى)

التصديق على محضر اجتماع الجمعية العامة العادية لشركة

المهندس للتأمين ش.م.م

المُسطر خلفه صورة طبق الأصل من محضر اجتماع الجمعية العامة العادية لشركة (المهندس للتأمين ش.م.م) خاضعة لأحكام قانون التأمين الموحد رقم ١٥٥ لسنة ٢٠٢٤ والمنعقد بتاريخ (٢٠٢٦/٠٦/١٤). ولقد سُلمت هذه الصورة للطالب وعلى مسئوليته لتقديمها إلى (الشركة).

وذلك بعد سداد الرسوم بموجب إيصال سداد رقم مرجعي (0155138) المؤرخ في (٢٠٢٦/٠٧/٠٩).

تصديق الهيئة على المحضر في ضوء ما قدمته الشركة من بيانات ومستندات دون التطرق لمحتوى المحضر أو مضمون القرارات الواردة به. وقد روجع المحضر من الناحية الإجرائية والشكلية فقط دون أدنى مسئولية على الهيئة -قبل الشركة أو الغير- عن مضمون ما ورد بالمحضر من معلومات أو إجراءات أو قرارات أو غيرها، مع مراعاة ما يلي:

١. الالتزام بالمادة (٤٢) من قواعد القيد والشطب بشأن تقديم محاضر مجلس إدارة الشركة للجهة الإدارية للاعتماد.
٢. الالتزام بما قد يرد من ملاحظات من الإدارة المختصة بالهيئة بشأن القوائم المالية عن الفترة المنوه عنها بالمحضر.
٣. مراعاة المادة ١٧٣ من قانون التأمين الموحد رقم ١٥٥ لسنة ٢٠٢٤ بشأن موعد إرسال الدعوة للهيئة.
٤. الالتزام بالمادة ١٨٤، ١٨٥ من قانون التأمين الموحد رقم ١٥٥ لسنة ٢٠٢٤ بشأن عدم جواز تولي مراقب الحسابات مراجعة أكثر من شركتي تأمين.
٥. مراعاة المواد (١٠١، ١٠٠، ٩٩) من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وكذا أحكام البند ٨/أولاً من المادة (٢١٧) من اللائحة التنفيذية للقانون سالف الذكر بشأن عقود المعاوضة والتبرعات الواردة بالمحضر.
٦. مراعاة المادتين (٨٨، ٤١) القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والمادة ١٩٦ من اللائحة التنفيذية للقانون سالف الذكر والمادة (٥٧) من النظام الأساسي بشأن توزيع الأرباح الوارد بالمحضر.
٧. تصديق الهيئة لا ينصب على تعيين السيد/ محمد ناصر حسين بدر كعضو مجلس إدارة في ضوء ممانعة الإدارة المختصة.
٨. التأشير في السجل التجاري بالتغيرات التي طرأت على تشكيل مجلس الإدارة.
٩. الالتزام بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم ٢٠٠ لسنة ٢٠٢٥ بشأن قواعد حوكمة شركات التأمين وشركات إعادة التأمين خاصة المادة الثانية بشأن توفيق الأوضاع وفقاً للقرار سالف الذكر.
١٠. المحضر مكون من عدد (٤٠) صفحات.



أ. رانيا عصام

مدير عام بالإدارة

المركزية لحوكمة الشركات

أ. عمرو سيد نوفل

مدير إدارة بالإدارة

المركزية لحوكمة الشركات

أحمد محمد النبوي

أخصائي إشراف ورقابة

بالإدارة المركزية لحوكمة الشركات